الحكومة الجديدة تؤكد أن الوضع المالي والاقتصادي في حالة حرجة

مهمة البحث عن الموارد !!

دخلت اليمن في العام الحالي عهداً جديداً يصفه الكثير من المراقبين بأنه صعب وشاق وملبد بغيوم ضبابية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير وانعكاساتها على معاناة الناس الذين يرزحون تحت ضائقة معيشية صعبة ومنهكة تلاشت معها مظاهر الحياة الطبيعية للمواطن.

ووسط كل ذلك تؤكد الحكومة الجديدة التي باشرت عملها منذ شهر ونصف أنها ورثت خزينة فارغة وهو مايدعو للاستنفار في تلافي آثار هذا الوضع الاقتصادي الصعب وإيجاد الوسائل المستعجلة لضخ الدماء في عروق الاقتصاد الوطني من خلال البحث عن موارد ومساعدات عاجلة وخطط سريعة للدعم التنموي وخلق الاستقرار المالي والإداري والاقتصادي.

تحقيق/ محمد راجح

خبراء ومسئولون: تنمية الإيرادات الضريبية السبيل الوحيد لتأمين موارد مستدامة

غالب: سيتم تنفيذ جميع القوانين الضريبية النافذة ومنها قانون الضريبة على المبيعات العام الحالي

وأمام الحكومة مهمة رئيسية في ظل هذه الأوضاع مهمة البحث عن الموارد والتي تتصدر أجندة الحكومة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها خلال العام الحالي

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تبرز أهمية موارد هامة كالإيرادات الضريبية التي يعتبرها كثيرون السبيل الوحيد لتأمين موارد مستدامة ومتنامية خلال الفترة الحالية والتي تتطلب تحمل الجميع في الحكومة والقطاع الخاص لمسئولياتهم الوطنية في الظروف الحرجه الراهنة التي تمر بها البلد.

توجهات العام

تسعى مصلحة الضرائب خلال العام الحالي لتنفيذ جميع القوانين النافذة ومنها قانون الضريبة العامة على المبيعات والعمل على كافة المستويات المركزية والمحلية لتنمية الإيرادات الضريبية.

وتتضمن هذه التوجهات تنفيذ حزمة من الإجراءات أهمها تطبيق القوانين وتحقيق ربط الإيرادات مع مراعاة حجم الأوعية الضريبية المتاحة والتأثيرات الاقتصادية التي تضمنها قانون ضرائب الدخل بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات وتطبيق ميثاق الشرف الذي وضعته المصلحة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وكذا التواصل مع كافة الجهات المعنية بحث المكلفين الخاضعين لأحكام القوانين الضريبية إلى تقديم إقراراتهم الضريبية أولا بأول.

ويؤكد رئيس المصلحة احمد احمد غالب في حديث خاص لـ«الثورة» أن الأولوية في العام الحالي ستكون لتطبيق القوانين النافذة التي تم إعدادها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ويأتي في طليعتها قانون الضريبة العامة على المبيعات.

ويشير غالب إلى أن قطاع كبير من التجار ورجال الأعمال مع قانون ضريبة المبيعات ويدعم تنفيذه باستثناء قله قليله تعارض ذلك وأيضا تجد أن الإخوة في القطاع الخاص قد استنفذوا كافة الوسائل لإيقاف تنفيذ القانون.

ويقول أن الحكومة الجديدة تدعم بقوة تطبيق قانون ضريبة المبيعات لأنه السبيل الوحيد لتامين موارد مستدامة ومتنامية كذالك حكم المحكمة نافذ في هذا الخصوص.

ويضيف. لدينا توجهات لعقد اجتماع للجنة الإشرافية العليا والقطاع الخاص ممثل فيها وسيدعو وزير المالية قريبا لانعقاد هذه اللجنة للبدء بتنفيذ القانون فالقانون واضح وتم إعداده وفقا لأفضل المعايير العالمية ولهذا لايقبل التفسيرات والتأويلات.

وبخصوص الاتهامات الموجهة للإدارة الضريبية يرد بالقول : لايمكن القبول بالاتهامات الموجهة للإدارة الضريبية والذي يمتلك شيئاً ضدها هناك جهات مختصة عليه أن يتوجهه إليها مثل هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة وهناك أيضا نيابات وصحافة وغيرها لان من يتهم أحداً عليه أن يقدم دليلاً يدينه ويتقدم للجهات المختصة.

ويشدد على أن القوانين التي تم إعدادها أعدت وفقاً لأفضل المعايير والقوانين العالمية وهي قوانين جديدة ومتطورة وبموجبها لن تتدخل مصلحة الضرائب في شيء وسيكون هناك محاسب قانوني يتعامل مع التاجر وسيتم أيضا لأول مرة إخضاع موظف الضرائب إذا حاول ابتزاز المكلف للمساءلة والعقاب الصارم.

وطبقاً لرئيس مصلحة الضرائب فأنه من غير المعقول أن يقول لك أحد ادفع ماعليك من ضريبة تقول له أنت فاسد.

ويضيف : لدينا برامج مع البنك الدولي توقفت عملية تنفيذها العام الماضي وسيتم البدء بتنفيذها خلال العام الحالي.

ويكشف أن الإدارة الضريبية تعد الوحيدة في البلد التي تقدمت وفقا للمعايير الدولية في بيئة أداء الأعمال خلال العام الماضي ب٣١نقطة بينما تراجعت اليمن ككل في جميع المؤشرات.

يعود هذا التقدم للإجراءات الإدارية والتشريعية التي تم تطبيقها والتي أدت للفصل بين الموظف والمكلف وأيضا بتبسيط الإجراءات والعملية التدريبية والتاهيلية المتواصلة التي تنفذها المصلحة.

توجهات لعقد اجتماع للجنة الإشرافية العليا قريباً للبدء بتنفيذ القانون

إيرادات

ووصلت الإيرادات الضريبية بشكل عام خلال العام الماضي إلى ٣٠٦مليار ريال مقابل ٣٤٠مليار ريال للعام ٢٠١٠م.

وتتمثل أهم أسباب التراجع النسبي الطفيف للإيرادات الضريبية خلال العام الماضي والذي لا يتجاوز الـ٣٤ مليار ريال بحسب المسئولين في المصلحة في الأزمة التي اجتاحت البلاد وامتناع عدد كبير من التجار تسليم ما عليهم من ضرائب وكذا تخفيض ضرائب الدخل طبقاً للقانون الجديد الذي تم تطبيقه وبتكلفة تصل إلى ٩٠مليار ريال.

وأدت الأزمة التي مرت بها البلاد إلى انخفاض ضريبة المبيعات من الواردات والمشتقات النفطية وتوقف كثير من المصانع والمعامل نتيجة لازمة المشتقات النفطية ومن أهمها الديزل وانقطاع الكهرباء بشكل مستمر بالإضافة إلى تسريح العمالة.

كما أن أزمة العام الماضي ٢٠١١م سيكون لها اثر ضريبي كبير على إيرادات العام الحالي ٢٠١٢م .وهو مايستدعي بحسب خبراء ضرورة التعاون في تنفيذ قانون ضريبة المبيعات في العام الحالي وخصوصاً القطاع الخاص الذي يبدي اغلب أعضائه استعداداً كبيراً للتنفيذ باستثناء قله قليله ترفض التعاون وتنفيذ القانون.

وتؤكد مصلحة الضرائب انها ستعمل على كافة المستويات المركزية والمحلية خلال العام الحالي لتنمية الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ حزمة من الإجراءات أهمها تنفيذ القوانين النافذة ومنها قانون الضريبة العامة على المبيعات.

القانون والتعسفات

يرى القطاع الخاص أن الكثير من التجار يعانون من تعسفات إدارة الضرائب في حين أن الرؤية المتمثلة بحكم المحكمة الدستورية العليا لم تكن على وضوح تام بحيث يحدد ما للقطاع الخاص وما هي التزامات الحكومة.

والحكم الصادر بنظر القطاع الخاص بات خاضعاً للتفسيرات والاجتهادات من كلا الطرفين.

وفي هذا الخصوص يرد مدير عام الشئون القانونية بمصلحة الضرائب يحي الأسطي على تأويلات القطاع الخاص لقانون الضريبة ألعامه على المبيعات بالقول أن القانون واضح ولا يحتمل التفسيرات والتأويلات.

ويشير إلى أن القطاع الخاص يتعمد عدم فهم القانون الذي يخصه بشكل رئيسي وقد حاول بطرق شتى الاعتراض على القانون وبنوده واستمر النزاع لحوالي خمس سنوات وتم رفض اغلب حججه ولهذا يعتبر القانون نافذاً بعد صدور حكم المحكمة.

ويقول: القانون حدد كل ما يتم استيراده يخضع لقانون الضريبة بواقع ٥٪ وكذا كل ما يخص المبيعات سواءً للواردات أو المنتجات المحلية.

ويشدد الأسطى أنه وفقاً للقانون فأن ما تم دفعه في الميناء أو المنفذ يتم خصمه وكذا خصم الضريبة في حالة البيع.

ويضيف: أن كل مكلف بلغ حجم أعماله في العام ٥٠مليون وأكثر علية أن يقدم إقراره نهاية كل شهر عن مبيعاته.

وبخصوص الشكاوي المتعددة للقطاع الخاص عن تعسفات الإدارة الضريبية يؤكد الأسطى أن هناك فرقاً بين التعسفات وبين عدم دستورية القانون أو تأويله لان هناك خلطاً من قبلهم بين الأمرين.

ويوضح انه يحق للقطاع الخاص أن يقدم شكوى في أي موظف يدعي عليه ويرفق الأدلة والوثائق اللازمة حتى يتم معرفة نوعية هذه التعسفات وبالتالي معاقبة هذا الموظف في حال ثبت عليه هذا الادعاء.

تحذيرات

يحذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم ألقدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لاتحقق النتائج المرجوة في استغلال الفرص الإنتاجية والاستثمارية التي تتميز بها هذه القطاعات.

وطبقا لمؤسسات تنموية وتمويلية واقتصادية دولية وخبراء يمنيين فأن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١٢ مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي إيجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الحاصل في البرامج والخطط الموضوعة وكذا عدم القدرة في تنمية الإيرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل أمثل.

ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور عبده مدهش الشجري أن معالجة العجز في الموازنة يجب أن يتم من خلال رفع الإيرادات الضريبية، وليس من خلال خفض الإنفاق العام،

ويقول: بما أن مؤشر الجهد الضريبي البالغ ٤٨٪ الا أن أمام السياسة الضريبية متسع لزيادة الإيرادات وبدون أن يقود ذلك إلى التأثير في حوافز الإنتاج ومقدرة المجتمع.

ويشير إلى أن انخفاض الإيرادات الضريبية لا يعزو إلى ضعف الطاقة الضريبية في الاقتصاد اليمني، وإنما إلى الإدارة الضريبية، وتخلف أساليب التحصيل، واتساع نطاق التهرب الضريبي.

ويضيف: لقد ترتب على عملية التحول نحو اقتصاد السوق تدني الإيرادات الضريبية وتدني عائدات الدولة من فائض الأرباح، الأمر الذي عمق الاختلال في الموازنة العامة.

طبقاً لدراسة اقتصاديه هامة للدكتور الشجري فأنه ينبغي أن ترتكز السياسة في معالجة العجز في الموازنة العامة على زيادة الإيرادات الضريبية ومعالجة التشوه في الهيكل الضريبي. وذلك من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية المتمثل في توفير الكادر الكفء والنزيه والمتدرب، مع توفير الإمكانيات بما في ذلك الراتب وتبسيط الإجراءات وتفعيل جانب المساءلة والمحاسبة ,وصولا إلى تحقيق العبء الضريبي الأمثل.وانصياع المكلفين للإجراءات المحاسبية الحديثة.

قطاع كبير من التجار ورجال الأعمال مع قانون ضريبة المبيعات ويدعم تنفيذه

ويرى انه يتحتم أن ترتكز تعبئة الإيرادات الضريبية على مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، وتوفير الثقة بين المكلف والدولة، مع تحقيق المعاملة المتساوية بين المكلفين ضريبياً.

بالاضافه إلى انه يجب الحذر من الوضع المريح للموازنة العامة الناجم عن تدفق عوائد النفط، وذلك من خلال الحد من التوسع في النفقات الجارية وتوجيه عوائد النفط كاملة نحو الإنفاق المنتج.

كما يتطلب توجيه السياسة المالية بما يحقق الانسجام بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وفي ذلك ينبغي أن تسعى السياسة المالية إلى الحد من سوء توزيع الدخل، والمحافظة على الطلب الكلي المحلي، وبالتزامن مع تحفيز عناصر الإنتاج بغية زيادة وتائر النمو الاقتصادي.

وكذا إعادة النظر بسياسة الانفتاح التجاري من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع الكمالية بغية الحد من الواردات وحماية الصناعة المحلية الوليدة.

ويشير إلى أن تقويم السياسة المالية في اليمن على الرغم من نتائجها السلبية فقد كانت لها بعض التوجهات الايجابيات تمثلت في تدني الإنفاق الجاري، والتركيز على الإنفاق الاستثماري والاجتماعي خصوصاً الإنفاق على الصحة والتعليم وإصلاح القطاع العام وإلغاء التشوهات في الهيكل الضريبي،لكن تلك المنطلقات بقيت حبراً على ورق.

ويشدد على انه خلال السنوات الماضية وبالتزامن مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ترعرع الفساد وزادت مخالبه، الأمر الذي أدى إلى إجهاض سياسة الإصلاح المالي، وتزايد إهدار مشروعات القطاع العام، وضياع الإيرادات العامة.

تطوير القيادات الإدارية من المنظور الإسلامي

د. أمين حامد خيران ١-٢

،، لم تعد الدولة تتباهى بمواردها الطبيعية أو بثرواتها الاقتصادية ،و إنما بما تملكه من موراد بشرية مدربة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالموهبة أكثر قدرة من المال، حيث يقدم لنا القرآن الكريم مجموعة من الآيات التي تشير إلى مسميات ومصطلحات مهمة ذات صلة واضحة بحياة الإنسان وكيفية إدارتها، ومنها تتجلى انصع صور الإبداع الهادفة الى تطوير القيادات الإدارية للاقتصاد ومن ثم تخلق المال القادر على النهوض بالمستوى المعيشي للناس.

فهي إدارة شوروية ذات كفاءة وجدارة وأخلاق تهتم بالحاجات النفسية والروحية والمادية للإنسان ذات مسئولية رعوية وسلطة مطاعة وذات رقابة ذاتية.

إن الإدارة التي يتحلَّى أفرادُها – قيادةً وأتْباعًا، أفراداً وجماعات، رجالاً ونساءً – بالعلم والإيمان عند أدائهم لأعمالهم الموكلة إليهم، على اختلاف مُستَوياتهم ومَسؤولياتهم في الدولَة الإسلامية هي التي تتسَم بكون عملية تحريك مجموعة من الناس باتجاه محدد ومخطط وذلك بتحفيزهم على العمل باختيارهم اما عند النظر إلى ماهية القيادة الفعالة فإنه يتوجب

القول بأنها عملية ابتكار الرؤية البعيدة الرحبة وصياغة الهدف ووضع الاستراتيجية وتحقيق التعاون واستنهاض الهمم للعمل، والقائد الناجح هو الذي : يصوغ الرؤى للمستقبل آخذاً في الاعتبار المصالح المشروعة البعيدة المدى لجميع الأطراف المعنية ..

والقائد الحصيف يدرك أن عليه أن يكون جندياً ناجحاً أيضا، فهو نفسه مسئول أمام غيره سواء أكان ذلك فرداً أم مجموعة، وعليه الالتزام تجاههم بالطاعة والامتثال.. وعلى المرؤوس الجيد أن يتفادى التنافس مع قائده، وأن يظهر له الإخلاص والولاء في جميع تصرفاته، وان يواجه قائده وأفكاره وتصرفاته بالنقد البناء .

– وتربط القادة والمرؤوسين علاقة هادفة لها غاياتها المحددة، وعلى القائد أن يسعى دائماً لخير جماعته ورعايتهم والتي من ابرزها الولاء في العمل والأمانة الموكلة كما ان هناك مبادي اساسية لممارسة القيادة ومنها ثلاثةمبادئ أساسية تحكم عمل القيادة الإسلامية وهي : الشورى والعدل وحرية التفكير .

فالشورى هي أول مبدأ في القيادة الإسلامية فلقد أوضح القرآن الكريم ضرورة التزام القائد المسلم بالتشاور مع أهل العلم والمعرفة ومن بوسعهم تقديم النصح والمشورة الصحيحة، إذ قال تعالى : والذينَ استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقونَ (٣٨ - الشورى).

وممارسة الشورى تمكّن أفراد المؤسسة من المشاركة في صناعة القرار، وتحكم سلوك القائد، وترشده في حالة الانحراف عن الأهداف الكلية .

والقائد غير ملزم بممارسة الشورى في جميع الأمور .. فالأعمال اليومية العادية لا تعامل بالأسلوب الذي تعامل فيه الأمور المتعلقة برسم السياسات وصياغتها، وعلى المنظمة أن تفرق بين ما هو يومي عادي وما عدا ذلك، طبقاً لحجم العمل واحتياجه والموارد البشرية المطلوبة والمعطيات القائمة ..

وعلى القائد أن يلتزم بما تحده عملية الشورى من قرارات وأن يقوم على تنفيذه، وعليه أن يتجنب المناورة والتلاعب بالألفاظ لفرض آرائه الشخصية أو لنقض القرارات التي اتخذت عن طريق الشورى .

ثانيا: العدل :فإنه يتوجب على القائد أن يتعامل مع الفئات الأخرى بالعدل والإنصاف بغضّ النظر عن أجناسهم أو ألوانهم أو أصولهم القومية أو الدينية والقرآن الكريم يأمر المسلمين أن يكونوا قوّامين بالقسط حتى في التعامل مع خصومهم، إذ يقول : (إنَ اللهَ يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بينَ الناس أنَ تحكُموا بالعدلِ ..) (سورة النساء : ٥٨) (..

ولا يجرِ منكُم شنئانُ قوم على ألا تعدلُوا اعدلوا هوَ أقربُ للتقوى ..) (سورة المَائدة : ٨) (يأيها الذينَ امنوا كونوا قوامينَ بالقسط شهداءَ لله .) (سورة النساء : ١٣٥ .)

وبالإضافة إلى مراعاة المبدأ العام بأن العدل هو أساس المجتمع المسلم، فإن على القائد أن يقيم ادارة للرقابة والتفتيش داخل المؤسسة لتسوية المنازعات الداخلية وردّ المظالم، ويكون أفرادها من ذوي الدراية والتقوى والحكمة.

ثالثا– حرية الفكر : - فإن على القائد أن يوفر المناخ المناسب للنقد البنّاء وأن يطالب به شخصياً، وللأعضاء حق التعبير الحر عن آرائهم وإبداء اعتراضاتهم والمطالبة بالردّ على أسئلتهم واستفساراتهم.

لقد اعتبر الخلفاء الراشدون ذلك أمراً أساسياً في قيادتهم، فحينما قاطعت امرأة مسنّة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يلقي خطبة بالمسجد، أقر بخطئه في الحال، وشكر الله سبحانه وتعالى أن كان هناك من يقوم خطأه. كما سأل عمر بن الخطاب مرة الجمهور عما سيفعلونه، إذا ما خالف هو مبدأ من مبادئ الإسلام، فأجابه أحدهم بأنهم سوف يقوّمونه بسيوفهم فشكر أمير المؤمنين الله سبحانه وتعالى أن وجد في الأمة من يقوّم عمراً بسيفه إذا ضلّ . وعلى القائد أن يسعى لتوفير المناخ المناسب للتفكير الحر والتبادل السليم للأفكار والنقد والشورى، كي يشعر الأفراد بالطمأنينة في النقاش وتداول ما يهمهم من أمور. والمسلمون مأمورون بتقديم النصيحة المخلصة إذا ما دعت الحاجة .

حدّث تميم بن أوسٍ أن النبي عليه السلام قال : «الدينُ النصيحةُ قلنا لمنْ؟ قالَ: « للهِ، ولرسولهِ ولكتابهِ، ولأئمة المسلمينَ وعامتهم ».

فالقيادة الإسلامية، باختصار، هي قيادة لا تعرف الاستبداد أو الفوضى.

فإذا ما انطلق القائد المسلم من مبادئ الإسلام متشاوراً مع زملائه باحترام وموضوعية، فإنه يتخذ القرارات بعدالة وتجرد قدر المستطاع، فهو ليس مسئولا أمام أتباعه ومرؤوسيه في الدنيا فحسب ولكنه – وهذا هو الأهم – مسئول أمام ربه سبحانه وتعالى. هذا النموذج للقيادة من خلال إشراك الآخرين هو النموذج الأفضل، لأنه ينمي أواصره الإخوة فيما بينهم، ويعزز مستوى أدائهم .

- عناصر القيادة :

هناك خمسة عناصر ينبغي على القادة غرسها في نفوس الأعضاء، وهي :

١– تحكم بمسار الوقت، وامسك زمام أوقاتك، ولا تدعها تتحكم بك، وأنفق كل

ثانية في خدمة العمل الهادف .

٢– ركز على الانجازات الحقيقية الملموسة.

اهتم بالنتائج أكثر من اهتمامك بالعمل ذاته، وحاول ألا تفقد الصورة الكلية بالانهماك في العمل بل تطلع للأهداف الكبرى. بمشيئة الله تعالى .

٣– نمِّ عوامل القوة ولا تنمّ عوامل الضعف، سواء في ما يتعلق بك شخصياً أو في ما يتعلق بغيرك. تعرّف على نقاط القوة والضعف لديك، واقبل بها، وكن قادراً على تقبّل أفضل ما عند الآخرين دون الشعور بأنهم يهددون مركزك.

٤– تمحور في عملك حول مجالات رئيسية محددة وقليلة، والتي من شأن العمل الجاد المتسق فيها أن يأتي بنتائج كبيرة. افعل ذلك بتحديد الأولويات والالتزام بها.

٥– ضع ثقتك الكاملة بالله سبحانه وتعالى، وكن طموحاً في ما تصبو إلى تحقيقه، ولا ترضَ بالسهل الممكن القليل، وطالما كنت تعمل في سبيل الله فلا تخش غير الله.

الخصائص الـ٢٠ للقيادة الإدارية:–

التخطيط الدقيق :يذكر بأن الأبحاث توصلت الى أن القادة يقضون ٨٠٪ من وقتهم في التخطيط و٢٠٪ في التنفيذ والفكرة أن القادة يهتمون بالتخطيط السليم لضمان نجاح الخطط وتحقق النتائج المرجوة التنظيم : أن القادة يعرفون قيمة التنظيم كل يوم يقوم القائد بأعداد قائمة بكل ما يريد فعلة يتبعها وفقاً للأولوية و لا يبدأ بجديد إلا بعد الانتهاء من العمل السابق.

تحديد الأهداف : لإ نجاح بدون تحديد مسبق للأهداف والقائد يعرف قوة و أهمية تحديد الأهداف فهو يخصص الوقت الكافي للتخطيط لأهدافة.

صنع القرار : القائد بارع وماهر في صنع القرارات وهو متخذ قرار ناجح.

المخاطرة : القائد يدرك بأن علية أن يخاطر من أجل أن يحسن مستوى حياتة وأدائه حتى يقوى على المنافسة.

مهارات الاتصال: القائد مستمع يعرف متى يتكلم وكيف يوصل أفكاره ويعرف كيف يواجه الخلافات والانتقادات ويتمتع بالقدرة على تحقيق الألفة مع أي أنسان.

إدارة التغيير : إن التغيير جزء من تصرفات القائد اليومية فهو ضد الروتين لذلك فهو يرحب به.

التحكم بالتوتر وضغوط العمل : القائد يحب عمله ويستمتع بأدائة والقائد يبذل الجهد للتحكم والسيطرة على التوتر وضغوط العمل.

التفويض : يؤمن القائد بالآخرين ويثق بفريق عملة ويعرف متى وكيف وعلى من يقوم بالتفويض.

الرؤية والأبداع : القائد يتمتع بالرؤية والأبداع .

التدريب والتعلم و بناء الفريق : ليس هناك وصفا للقائد افضل من أنه يساعد رجاله على التدريب ويهتم ببناء الفريق للعمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف المنشودة.

التحفيز : إنه يفهم ضرورة التحفيز ومدى قوته فهو يثني على الآخرين كل على حدة.

المهارات : دائماً يبحث القائد عن الوسائل التي تنمي قدارته ومستوى أدائه ويرحب بتعلم مهارات جديدة وهو دائم الكفاح.

الثقة : يعلم كيف يسيطر عل أي موقف ويتعلم منه ويتمتع بثقة عالية في نفسة في مواجهة الأزمات .

الحركة والفعل : الرجل القائد متواضع في حديثة .

الالتزام : أنه شديد الالتزام بالخطط و هو يعلم أن النجاح يستغرق وقتاً أنه يدرك قوة الالتزام و لا يستسلم بسهولة أبداً.

الطاقة : لدى القائد طاقة كبيرة فهو يمارس الرياضة ويشرب كميات كافية من الماء كل يوم ويحترم حسده وغيرها التي تساعده لإنجاز الأشياء التي يود عملها.

العواطف : أنه شخص عاطفي حساس يحب ما يفعله وذلك في اطار العاطفة و الحب.

المرونة والقابلية للتغيير : يتمتع القائد بالمرونة في خططه وطرق تنفيذها.

الأمانة : القائد يمتاز بصدق وأمانه ولا يجازف بعمله وهو عنيف قوي إذا لزم الأمر لكنه مع ذلك عادل ومنصف.

خلال العام ٢٠١١م

تسجيل ١٦٨ شركة برأسمال ١,٥ مليار ريال و٢,٣ مليون دولار

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

بلغ إجمالي الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام الماضي ٢٠١١م ١٦٨شركة منها ١٤٤شركة ذات مسئولية محدودة و٢٣شركة أشخاص وشركة مساهمة واحدة برأسمال بلغ ١.٥ مليار ريال و٢.٣مليون دولار .

وأوضح تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة تنفرد «الثورة» بنشره أنه تم تعديل الأنظمة الأساسية وعقود التأسيس لـ٧٣ شركة منها ٦٠شركة ذات مسئولية محدودة وثمان شركات أشخاص وخمس شركات مساهمة فيما تم التجديد لـ ٤٣شركة منها ٣٧شركة ذات مسئولية محدودة و٥شركات مساهمة وشركة أشخاص واحدة .

ووفقا للتقرير فقد احتلت شركات الخدمات المرتبة الأولى بـ ٦٨شركة تليها الشركات التجارية بـ ٥١شركة ثم شركات المقاولات بـ٢٤شركة و١٢شركة صناعية.

تفريغ ٥٢ ألف طن من مادة القمح الاسترالي في ميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغت أمس بميناء عدن ٥٢ ألف طن من مادة القمح الاسترالي، وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها، أن الكمية المفرغة مخصصة لمصنع صوامع الغلال وجزءاً منها للسوق المحلي.

وكانت السفينة السنغافورية كوسوريتم القادمة من ميناء جده السعودي رست في ميناء الحاويات بعدن، حيث أفرغت ٢١٧ حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى معدات بناء خاصة بالمشاريع الاستثمارية والتنموية التي تنفذ حالياً بمحافظة عدن خاصة مشاريع المنطقة الحرة.